السبيعي والحجرف يقدمان استجواب الروضان اليوم

رياض عواد

توجه أمس النائبان الحميدي السبيعي ومبارك الحجرف الى مكتب رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم لتقديم استجواب بحق وزير التجارة خالد الروضان، من خمسة محاور تتمركز حول ملف النصب العقاري الذي راح ضحيته العديد من المواطنين، والخلل في هيئة الصناعة وتجاوزات صندوق المشاريع الصغيرة. وأفادت مصادر أنه تم توقيع صحيفة الاستجواب صباح امس الاثنين في مجلس الأمة ، الا انه لم يتم تقديمه وتقرر تأجيله الى اليوم وذلك نظرا لعدم تواجد الرئيس بمكتبه حتى الساعة الثانية ظهرا ، الامر الذي يمنع تقديم الاستجواب لائحياً

وعلمت «الوسط» ان محاور الاستجواب جاءت على النحو التالي: أولاً : التعدي على القانون والمال العام والتجاوزات المالية والإدارية وإنعدام الدور الرقابي في وزارة التجارة والصناعة

ثانيا : الإخلال بحقوق الموظفين ومحاربة الكفاءات الوطنية وإنتشار المحسوبية في جميع الهيئات التابعة لإشراف الوزير المستجوب ثالثا : التجاوزات المالية والإدارية والتعدي على المال العام في أعمال الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة

رابعا : التجاوزات المالية والإدارية والتعدي على المال العام

خامساً : الإضرار بالمال العام والإنحراف ومخالفة قواعد إعداد الميزانية

الغانم يعود إلى البلاد بعد جولة شملت العراق والأردن

عاد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق له الى البلاد مساء اول امس قادما من العاصمة الاردنية عمان بعد مشاركته في أعمال المؤتمر الـ29 للاتحاد البرلماني العربي.

وكان في استقبال الغانم لدى عودته نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري ووزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي والامين العام المساعد لقطاع الجلسات عادل اللوغاني.

وضم الوفد البرلماني إضافة للغانم، كلا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف، وأمين سر الشعبة النائب الدكتور عودة الرويعي، وامين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال واعضاء الشعبة النواب الحميدى السبيعى وعلى الدقباسي والدكتور خليل عبدالله ابل والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

يذكر ان الغانم قام والوفد البرلماني المرافق له يوم الخميس الماضي بزيارة رسمية الى العراق استغرقت يوما واحدا تبعها بالمشاركة في اعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الاردن.

الغانم والوفد المرافق لدى عودتهم

البابطين يسأل الجراح عن تزوير الجناسي وتجنيس «الأعمال الجليلة» و«القيود الأمنية»

وجه النائب عبدالوهاب البابطين سؤالا برلمانيا إلى وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح عن تزوير الجناسي و تجنيس الأعمال الجليلة ووجود كشف تجنيس يحتوي على أسماء غير مستحقة. ونص السؤال على:

صدر القانون رقم 23 لسنة 2016 في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2016 وصدر القانون رقم 12 لسنة 2018 في شأن تحديد العدد الذي. يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2018 وذلك وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة الخامسة. من المرسوم الأميري رقم 10 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي :

1. ما مدى صحة إضافة أسماء أشخاص غير مستحقين بكشوفات التجنيس؟

2. كم يبلغ عدد حالات التزوير للجنسية الكويتية من وزارة الداخلية في السنوات الخمس الأخيرة؟ وكيف تعاملت معها الوزارة؟ وهل توجد حالات تزوير جديدة لم تحال إلى النيابة العامة؟. 3. ما شروط الحصول على الجنسية الكويتية وفق بند الأعمال الجليلة، وهل توجد معايير محددة بشأنها؟ وكم يبلغ عدد الذين منحوا الجنسية الكويتية وفق ذلك البند في السنوات الخمس الأخيرة؟

4. كم يبلغ عدد طلبات الجنسية المقدمة من معلومي الجنسية لدى الإدارة العامة للجنسية

والجوازات؟: .. هل أرسل 30000 ملف من المستحقين إلى اللجنة العليا للجنسية حسب ما صرح به رئيس الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية؟

من جانب اخر تقدم النائب عبدالوهاب البابطين بسؤال برلماني لوزير الداخلية بشأن قانونية وضع قيود أمنية على المواطنين والمقيمين وأثر هذا القيد الأمني على تعاملاتهم مع الجهات الحكومية والخاصة وقال النائب عبدالوهاب البابطين نمي إلى علمي أن جهات الدولة المختلفة تخاطب وزارة الداخلية بشأن التحقق من وجود قيد أمني على المواطنين والمقيمين ممن يتقدمون لشغل وظائف عامة وممن يتم ترشيحهم الشغل وظائف إشرافية، وبناء على إفادة وزارة الداخلية يتم استكمال الإجراءات سواء كان تعيين جديد أو ترشيح لوظيفة إشرافية في الجهات الحكومية المدنية منها والعسكرية وهناك العديد ممن أوقفت اجراءاتهم بحجة وجود قيد أمني، الأمر الذي يهدد مستقبلهم الوظيفي.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي

1. الأساس القانوني للقيد الأمني والقرارات واللوائح المنظمة له إذا وجدت.

. عدد الكويتيين وغير الكويتيين المسجل بحقهم قيود أمنية خلال الخمس السنوات الماضية.

3. نسخة من أنواع القيود الأمنية إذا وجدت.

4. هل توجد قيود أمنية لأسباب سياسية أو فكرية أو مذهبية؟ مع تزويدي بنسخة من

محاضر اللجان المقررة لذلك والمسميات الوظيفية لأعضائها وبيان كيفية التحقق من صحة وضع مثل هذه القيود.

.. ما أثر إدراج القيد الأمني على المواطن والمقيم في تعاملاته المختلفة مع الجهات الحكومية والخاصة؟

اللجنة الصحية توافق على مشروع قانون العمل الخيري وتعديلات «العمل الأهلي»

رياض عواد

اعلن مقرر اللجنة الصحية النائب أسامة الشاهين موافقة اللجنة على تقريرين عن مشروع قانون العمل الخيري وتعديل علي قانون العمل الاهلي تمهيدا لرفعهما لمجلس الامة ومناقشتهما في الجلسات القادمة في الأسبوع القادم

واضاف الشاهين في تصريح صحفي بالمركز الاعلامي لمجلس الامة ان الاجتماع كان بحضور رئيس اللجنة الدكتور حمود الخضير والنائبين ثامر السويط وسعدون حماد مشيرا الي ان قانون العمل الخيري هو مشروع قانون مقدم من الحكومة واقتراح بقانون مقدم من عدد من النواب

واشار الشاهين ان قانون العمل الخيري يتكون من 47 مادة ويعتبر قانون شامل لتنظيم العمل الخيري مشيرا الي انه اول قانون يصدر بعد قانون تنظيم جمع الاموال للأغراض العامة منذ عام 1959

اسامه الشاهين متحدثا للوسط

واكد الشاهين ان هنالك فجوة تشريعية زمنية كبيرة لذلك كانت هذه المواد الكثيره لافتا الي ان العمل الانساني والإغاثي الكويتي تطور وقفز قفزات كبيرة واخذ يغطي مساحات جديدة منا اقتضي منا ان ننظم مثل هذا العمل

ونوه الشاهين الي اننا استحدثنا في هذا القانون وجود سجل للجمعيات واللجان الخيرية كما هو معمول في وجود سجل تجاري للشركات التجارية التي تحق للكافة الاطلاع عليها ومعرفة اعضاء مجالس الإدارات والاحكام التي تصدر عليها لاطلاع الكافة موكدا ان الوزاره ملزمة بعمل هذا السجل تحقيقا للشفافية واعتزازا وتعريفا بالعمل الخيري الكويتي

وكشف الشاهين ان القانون اقر مبادئ الحوكمة في حظر الجمع بين عضوية مجلس الادارة ووظيفة تنفيذية باجر او مكافأة ، موكدا ان جميع ما يتعلق بالحوكمة كان محل اجماع من الطرف الحكومي او الطرف الخيري وهذا مبعث فخر واعتزاز

واكد الشاهين ان القانون قام بتغليظ العقوبات السابقة واستحداث عقوبات في القانون الجديد سواء جمع التبرعات دون ترخيص او جمع التبرعات وإيهام العامة في تفاصيل خلاف الواقع او الأستيلاء علي أموال التبرعات او التشكيك بالعمل الخيري دون وجه حق تحت رقابة القضاء مع عدم الإخلال باي قانون ثاني يتضمن عقوبة اشد من هذا القانون

ولفت الشاهين ان القانون يقوم بتوجيه وزاره الخارجية بالتعاون مع وزاره الشئون في استحداث ملحقيات خيرية لمتابعه العمل الخيري والإغاثي والإنساني الكويتي خارج حدود دولة الكويت مشيرا الى ان هناك التزامات في القانون بتضمين اسم دولة الكويت وعلمها موجود علي جميع الاعمال تعزيزا للقوة الناعمة والصورة الجميلة لبلدنا الذي عدته الامم المتحدة مركزا انسانيا عالميا

وقال الشاهين ان اللجنة اقرت ايضا تعديلات علي قانون العمل الاهلي مقدمة من الزملاء النواب يوسف الفضاله وخالد العتيبي وسعود الشويعر والدكتور حمود الخضير وماجد المطيري وهي تتعلق بمكافئة نهاية الخدمة

واشار الشاهين ان بعض البنوك والمصارف والشركات تقوم بخصم التامين التكميلي من قيمة مكافئة الخدمة وأعطي المواطن مكافئة نهاية الخدمة عن المعاش الاساسي لة وليس التكميلي كاملا وذلك استنادا لوجود مادة او جملة في القانون الذي اقر في عام 2010 تقول ليه مع مراعاه احكام قانون التامينات الاجتماعية الذي صدرت فيه احكام من محكمة التمييز نتيجة هذه الجملة مما يعطي أحقية لجهة العمل بخصم ما سددته له علي الراتب الاساسي واستبعاد ما سددته له عن الراتب التكميلي

وقال الشاهين اننا قمنا باستبعاد هذه الفقره تأكيدا علي المفهوم الذي يريدة المشرع وهو تسليم العامل بعد انتهاء مدة عملة في جهه عملة مكافئه نهاية الخدمة كاملة ودون اي خصومات عليها موكدا اننا التقينا في النقابات العمالية ووافقو علي ما ذهبنا الية ليكون محل فائدة للمتقاعدين او المستقيلين من العمل في القطاع الخاص لتشجيع الكويتيين علي الانخراط في هذا العمل

ولفت الشاهين الى ان هناك تعديل ثاني وهو تعديل الماده الثانية من قانون العمل الاهلي بجانب مكافئه نهاية الخدمة وهو زياده الاجازه السنوية من 30 يوم الي 35 يوم سنويا.

وكشف الشاهين ان جلسة الغد ستناقش قانونيين تم إقرارهم من اللجنة الصحية وهما قانون هيئة الغذاء حيث لدينا تعديلات لتغليظ العقوبات علي الأغذية الفاسده وتنظيم دخول الأطعمة عبر المنافذ البرية وقانون التامين الصحي للزائرين الذين يشرفون بلدنا الحبيبة

واشار الشاهين ان التامين الصحي يأتي أسوة بما يفعله المواطن الكويتي عندما يزور اي دولة ويقوم بعمل إجراءات الفيزا

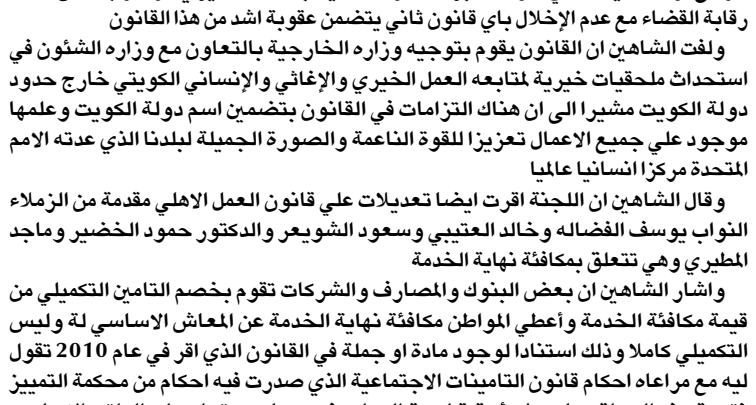

جانب من اجتماع اللجنة

فهاد يطالب «الخارجية» بالتحقيق في «حجز فندق ترامب»

عبدالله فهاد

استغرب مقرر لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية عبدالله فهاد الخطأ الفادح الذي وقعت به سفارة الكويت في واشنطن بمخالفة للقوانين والانظمه هناك من خلال حجز فندق يملكه الرئيس الامريكي لإقامة حفلا بمناسبة ذكرى يومي الاستقلال والتحرير. واضاف فهاد في تصريح صحافي ان ما قامت به السفاره الكويتيه بحجز فندق ترامب الدولي تجاوز البروتوكلات الدبلوماسيه ويجب على وزارة الخارجية التحقيق في هذه الحادثة ، مشددا أنها تتعارض مع مبادئ تعارض المصالح.

ولفت فهاد الى أن رفض عضو الكونغرس الامريكي الدعوه لحضور هذا الحفل يؤكد وجود تجاوز للقوانين المحليه في الولايات المتحدة، كما أنه يعارض الدستور الكويتي وقانون تعارض المصالح.

واضاف : من غير المقبول أن يصدر هذا الخطأ من البعثة الدبلوماسيه في واشنطن خاصة وان المفترض أن تكون هي من اكثر البعثات خبره دبلوماسيه وإلمام بالبروتوكولات.